# المعجمات العربية الحديثة
# بين المحافظة على التراث والتواصل الحضاري المتجدد

**أ/ حياة لشهب**
**المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة**
**lechehebhayet@yahoo.fr**

## ملخص البحث

تناول هذا البحث قضية لطالما لمح إليها الدارسون ، لكنهم لم يعطوها حقها من الدراسة والتحليل، واكتفوا بالإشارة إليها في عبارة تكرّرت مرارا في الكتب المعجمية، والتي كثيرا ما استوقفتنا دون معرفة مدى صحتها، لورودها مقطوعة عن حجة مقنعة تثبتها، أو دليل قاطع يؤكدها ومفادها أن "المعجمات الحديثة ما هي إلا إخراج للقديم في ثوب جديد"، لذا ملكتني الرغبة لمعرفة مدى صحتها، فحاولت استقصاء مظاهر الأصالة والمعاصرة فيها، التي كان من الطبيعي أن تكون مخالفة للمعجمات القديمة نظرا إلى بعد المدة بينهما ولاختلاف معطيات عصريهما.

**Résumé :** Cette recherche, a porté sur un sujet assez mentionné auparavant par des chercheurs ,qui ne l'ont pas suffisamment étudié ni analysé et se contenter de le mentionner dans une expression, tellement répétée dans les dictionnaires , ″les nouveaux dictionnaires ne sont qu'une reproduction de l'ancien dans un nouveau look", et nous a autant tardé sans que nous ayons pu vérifié sa justesse car elle manque d'une bonne raison pour se preuver et d'une prouve pour s'affirmer. C'est pourquoi j'ai eu tant d'envie pour connaître sa justesse et suivre les aspects d'imitation et de rénovation dans ces dictionnaires, qui sont naturellement différents de ceux de passé vu l'écart temporel, existant entre eux, et la divergence des données de leurs époques.

*******

**تقديم:**

لقد كانت الدراسات المعجمية هي أكثر الدراسات نشاطا مع بداية القرن الثاني للهجرة، كون العربية قد شهدت أخطار كثيرة كانت تتربص باللغة العربية كاللحن والزوال، خاصة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية التي أصبحت مترامية الأطراف بعد الفتوحات الإسلامية التي كانت أشبه بمعجزات لم يعرف العالم لها مثيلا ؛ إذ في فترة محدودة من الزمن استطاع أن يحكم العالم من المحيط الهندي شرقا حتى المحيط الهادي غربا، لم تعد خلاله العربية لغة العرب وحدهم فقط، وإنما أصبحت لغة كل الداخلين في الإسلام والوافدين الجدد عليه؛ بحكم أن المغلوب مولع دائما بلغة غالبه، خاصة إذا تعلق الأمر بلغة القرآن لغة أرقى الديانات السماوية، ومع دخول هذه الشعوب في الإسلام وولع أبنائهم به، وبداية تعلمهم للعربية من أجل فهم هذا الدين، أخذ اللحن يتسرب إلى العربية ليغزو ألسنة العرب، ولم يعد يقتصر على الأعاجم أو على العامة فقط، بل طال لسان الخاصة أيضا من ولاة وأمراء وحكام، حتى أصبح الكل يتحرز منه وكأنه مرض الجدري يشين جسم الإنسان المصاب به.

أصبح أكبر عيب يخافه الجميع ويثير سخط الكل دون استثناء، لأنه يمس أعز وأثمن شيء يمتلكه العربي هو ملكته اللسانية التي تمثل كل حضارة هذا البدوي الذي لم يجد أمامه في صحرائه ما يتفنن فيه إلا لغته، فليس بالهين عليه أن يراها تضيع من بين يده وتدنس دون أن يفعل شيئا، خاصة وأن هذا اللحن لم يقف عند النطق أو المخارج والأصوات أو المفردات فقط، بل مسّ القوالب والصيغ الصرفية، والقواعد النحوية ونظام التراكيب، وترك الإعراب، ومحيط المفردات، طلبا للتيسير والتبسيط في التعبير والاستعمال تارة، وتهربا تارة أخرى(1)، لذا كان بمثابة مصاب جلل حلّ باللغة يتوجّب علاجه وتدارك أمره، وقد لاقى هذا التغير مقاومة عنيفة من الحريصين على صفاء اللغة وصحتها من نحاة ولغويين وفقهاء ومتكلمين «كي يحولوا دون فساد اللغة وتدنيس قداستها، فقد كانت

اللغة عندهم شيئا مقدسا، (فقد) فأكثروا من وضع القواعد وتأليف المعاجم، وكتابة الرسائل اللاذعة، جرّحوا فيها الأغلاط الشائعة، وجعلوا من الأخطاء التي يرتكبها الخاصة بل العامة سخريّة الساخر، وأضحوكة الناس، وأرشدوا إلى ما قيل ويقال...»(2)، محاولين بذلك الوقوف في وجه هذه الأخطار المحدقة بها بتقليب هذه اللغة على جميع جوانبها ومجالاتها دراسة وجمعا وبحثا وتأليفا وتقعيدا وتنظيرا وتصنيفا، متفوقة بذلك على جميع الأمم «إذ لم يعرف العالم أمة كالعرب فاقت سائر الأمم عناية بلغتها، وسعيا في جمعها وتدوينها، وبحثا في مفرداتها، وتعقّبا لدلالة الحرف الواحد من حروفها بحسب موقعه من اللفظ الواحد»(3)، فلم يتركوا شيئا إلا وخاضوا فيه مبدين براعتهم وحذقهم منهجيا وتحليلا وتأويلا، لذا جاء إنتاجهم وافرا أبهر الأمم الأخرى أوشك على مضاهاة ما أنتجته المناهج الحديثة.

**جوانب الأصالة والتجديد في الفكر المعجمي العربي الحديث:** إنّ من أهم الأعمال التي تبين كبير حرص علماء القدامى وعظيم جهدهم في سبيل حماية اللغة، العمل المعجمي الذي يعد من أعظم الأعمال التي برع فيها العرب، وتفننوا في ذلك جمعا ووضعا مادة وترتيبا وشرحا وذلك بوقوفهم على جانبي اللفظ مبنى ومعنى ليأتي إنتاجا وفيرا وغزيرا كما وكيفا، فاللغة العربية تطالع اللغات وهي «تفاخرهن بـ"معجم" صنعه علماؤها حفاظا على لغة القرآن الكريم، مودعينه عبقرية العربي في بداوتهم، وعبقريتهم بعد أن صقلتهم حضارة الإسلام، فكان "معجما" ليس لأمة من الأمم مثله سعة آفاق وغزارة مادة وتنوع أبواب، أما معجمات سائر اللّغى فهي قاصرة عنه، متأخرة عليه، محدثة بالنسبة إليه، وهذا ما لا خفاء على ذي نُهية»(4)، لهذا نجده مركز اهتمام الباحثين فيما بعد حيث راحوا يتدارسونه خاصة في العصر الحديث، سالكين في ذلك ثلاث طرق الأولى اتبع فيها أصحابها طريق الشرح والتفسير والتحليل، والثانية طريق الاختصار وإعادة التنظيم والضبط، أما الثالثة حاول فيها أصحابها أن يألفوا معجمات جديدة تتماشى ومتطلبات العصر منها ما أنجزه أفراد، ومنها ما أنتجته جماعات، كمعجم "محيط المحيط"

لبطرس البستاني، و"أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد" للشرتوني"متن اللغة" للعاملي، و"المنجد" للويس معلوف، و"المعجم الوسيط" الذي أنتجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والواقع أن العائد بعين الرّوية والتفحص للنظر في هذه المعجمات من حيث معاصرتها لمستجدات العصر وتطوراته اللغوية، وسائرة في مسار التطور الحضاري وزخمه الحاصل، مسايرة مسجلة لما استجدّ فيه من ألفاظ ومصطلحات، ومستفيدة ممّا حصل من تطور منهجي في مجال التأليف والوضع في ضوء علم اللغة الحديث، سوف يلحظ بأنها تميل إلى الأصالة وتمجيد القديم أكثر من العصرنة لمحتواها باعتمادها على ما جاء في المعجمات التراثية التي كانت بمثابة المقدس، بدلا من وقوفها على مختلف الاستعمالات اللغوية الحديثة، على اعتبار أن همّ العجمي الأول هو الوقوف على الاستعمال اللغوي، والنزول إلى الميدان الحقيقي جمعا وتقصّيا وتدوينا، ملبسة هذا القديم ثوبا جديدا، ويمكننا أن نلحظ ذلك من **جانبين:**

1- **جانب المادة المعجمية:** إن من يتصفح المعجمات القديمة ستنار فكرته حول ما تميّز به الأعراب الأوائل في صياغتهم للألفاظ التي تثبت بعد نظرهم، وسعة وسمو خيالهم، ودقة تصويرهم لما وقعت عليه أعينهم من أشياء، ولما جال في خواطرهم من معاني دقيقة مختلفة الأغراض ومتباينة الأنواع، دقة لا تكاد نجد لها مثيلا في باقي اللغات السامية الأخرى وأمّهات اللغات الآرية، فلو قمت باستقصاء ذلك لتولاك الدهش، ولتملكتك الحيرة حول الكيفية التي استطاع أن يبلغ بها هؤلاء رعاة الإبل والأغنام، وسكان الخيام في بيئتهم الصحراوية التي تنعدم فيها ماديات العيش، وتفتقر لأدنى شروط الحضارة إلى هذا المبلغ من البيان، ولعل غياب الجانب المادي لديهم وبقاء الجانب الروحي فقط هو الذي ساعدهم على ذلك؛ إذ لم يعد هناك ما يشغلهم من صناعة أو مكاسب مادية؛ فعادوا بذلك إلى صميم ذاتهم وإلى ما يعبر عنها، ولهذا كان شرفهم هو هذا البيان الذي جعل لسانهم كنزا لا ينفذ ومعينا لا ينضب، فلو أتيح له في عصرنا هذا، عصر العلوم والتكنولوجيا والاختراعات المذهلة رجال من مثل هؤلاء اللغويين المحققين والنقلة المدققين،

لجارى أفصح الألسن الحيّة تعبيرا عما يثبته العقل البشري في كل ساعة من اكتشافات واختراعات تأخذ بالعقول وتفتن الأبصار(5). مع أن معجمات القدماء عنت بتدوين الفصيح من هذه الألفاظ فقط، وقيّدت نفسها بمفهوم ضيق للفصاحة؛ فلم يتجاوز مصرا بعينه (بشبه الجزيرة العربية ونحوها)، وعصرا محددا (عصر الاحتجاج )، أمّا المحدثون فقد اقتفوا في غالب الأمر آثار المعجميين القدامى ووقفوا على نقل المادة التي جاءت في معجماتهم، ولم يضيفوا إليها إلا النّزر القليل من الألفاظ المستحدثة بعد عصر الاحتجاج، فكانت معجماتهم إذن مجرد مرآة عاكسة لها(6).

إن هذه المعاناة التي نعيشها نحن اليوم في إعطاء مسميّات للمفاهيم الجديدة – وما أكثرها– وفي إيجاد بدائل للمصطلحات الأجنبية، هذا العجز الفاحش في تأدية الكثير من المعاني ما كانا ليكون لولا هذا التقصير، لكن إعراضهم عن هذا الجديد هو الذي تسبب في هذا الأمر خاصة عن تلك الألفاظ التي جدت ولاسيما في العصر العباسي، إذ لا يخفى على أحد ما كان عليه هذا العصر من ازدهار وترف وتشعب للمذاهب الحضارية فكرية كانت أم ثقافية...، وتنافس بين ملوك العرب وأمرائها حول كل ما يعزّز مكانتهم، وعهد المأمون خير دليل على هذه النهضة بتشجيعه على ترجمة أهم المصنفات الخالدة عن أمم أخرى حتى يجعل من اللغة العربية في مصاف اللغات الحية، فالعرب في تلك الفترة رغم تشعب مجالات الحضارة وتعددها إلا أنهم لم يقفوا عاجزين عن استنباط ألفاظ لمعانيها وأغراضها(7)، وكان على هذه المعجمات أن تسجّل هذه الألفاظ لا أن تعرض عنها وتكسر قانون التطور اللغوي خاصة في هذا العصر، فاللغة العربية كما يرى بعض الدارسين « لم تصبح لغة حيّة بحق تعبّر عن مستحدثات العلم والفن والحضارة إلا في نهاية عصر الاحتجاج، أي في القرن الرابع للهجرة، وليست جزيرة العرب هي التي مدت العربية بطاقاتها الجديدة بل الأمصار، ولذلك وجب تدوين تلك الألفاظ القديمة في مختلف الأمصار الإسلامية وفي مختلف العصور»(8)، وإذا كانت روح المعجمات العربية القديمة قد خالفت قانون التطور –كما لاحظنا سابقا– وسارت

على درب التقليد في أغلب أحوالها «فإن جلّ الدراسة المعجمية العربية الحالية لا تختلف جوهريا عن دراسات ما بعد القرن الرابع في حصر المادّة وانتقائها وترتيبها، وفي طبيعة المواد التي ترد في المداخل؛ فاللغويون في القرون الأربعة الأولى جمعوا اللغة عن طريق المشافهة(....) ثم دخلت المعاجم مع المتأخرين، مرحلة صار اللاحق فيها يقلد السابق، وانتقلت المادّة المعتمدة مادة حية يلتقطها اللغوي من أفواه الناطقين بها، إلى مادة ساكنة مروية عن الأسلاف من عصر التّدوين»(9).

لقد أصبحت هذه المعجمات لا تكاد تمتاز عن سالفتها القديمة إلا في حسن التنسيق، ونظام الترتيب، واستخدام وسائل الإيضاح، كرسم ما تدل عليه الكلمات من حيوانات، أو نبات أو جماد، وتعرضها أحيانا لبعض المصطلحات الحديثة في العلوم والفنون والصناعات وما إلى ذلك(10)، ولهذا قيل عنها أنها« مجرد محاولات لإظهار القديم في ثوب جديد من دون أن تضيف شيئا جوهريا إلى تلك القاعدة»(11)، غير أنّ ما خلّفه لنا هؤلاء القدماء من ثروة لفظية لم تعد تصلح كلها للاستعمال، لأن الواقع الذي كانت تعيشه الأمة العربية في عصورها الأولى يختلف تماما عما نعيشه نحن اليوم. كذلك الأمر بالنسبة لما كان يقع عليه نظرها والذي يختلف عما تقع عليه أبصارنا نحن، فضلا عما يدور في خلدها من تصورات وما تشعر به من وجدانيات وما تستخدمه من آليات، فالناطقون اليوم بلغة الضاد أصبحوا على طرف نقيض مع أسلافهم العرب فبينما كانوا يتغنون طربا على ظهر نوقهم، أضحى خلفاءهم الآن يختالون عجبا على متن باخراتهم ويسبحون نسورا فوق طائرتهم، باتت على إثرها الكثير من مفردات هذه اللغة في حكم المهملات، ولهذا كان من الحكمة أن تظل مخزونة في المعجمات الكبرى لكن يجب إسقاطها من المعجمات العصرية؛ فلكل عصر لغته ولكل زمان بيانه (12)، «ولقد حاول بعض اللغويين منذ أخريات القرن الماضي تدارك هذا النقص فوضع البستاني "محيط المحيط"، والشرتوني "أقرب الموارد"، والأب لويس معلوف "المنجد"، وهم فيما يبدوا

متأثرين بالمعجمات الغربية الحديثة، لكنهم لم يستطيعوا التخلص من قيود الماضي، ولم يجرؤا على أن يسجلوا شيئا من لغة القرن العشرين وما كان لهم أن يفعلوا، والأمر يتطلب سلطة أعظم ذو حقة لغوية أقوى»(13)، وإنه الأمر الباعث على الأسف حقا إذ«أنه حتى اليوم لم يتجرأ المحدثون من مؤلفي المعجمات على أن ينفوا منها هذه الكلمات الميتة مع شعورهم بكون الكتاب والشعراء لم يعودوا في حاجة إليها في ما ينشئونه من المقالات، أو ينظمونه من القصائد، وكأني بهم يزعمون أنهم يجترمون أفضع جريمة إذ نبدو من معاجمهم الكلمات التي قضي عليها بأن تدفن بعد أن نسجت لها يد التمدن الأكفان، أو كأن معجمهم لا يبلغ حدة من الكمال والإحكام ما لم يملؤوا صفحاته من بضع مئات من الكلم الحوشية أو الألفاظ الوحشية...»(14).

إذا كان للمعجمات العربية القديمة أهمية تاريخية لما عرفته من تنوع في طرق نظمها، وتأليفها، وضخامة أحجامها، وكثافة موادها، فإن المعجمات الحالية رغم ما بدله فيها أصحابها من مجهودات إلا أنهم لم يستطيعوا تحقيق ما كانوا يطمحون إليه، وتجسيد ما هو مرجوّ منهم حقا من مواكبة التّطور اللغوي الحاصل، فمعجماتهم لا تعكس حقا ما استقرّت عليه لا اللغة العربية الحديثة ولا مناهج التحليل اللساني، وتقنيات وأساليب الصناعة المعجمية العربية قاصرة عن تلبية متطلبات مستعمليها خاصة بعدما اقتصر متأخروها على إيراد ما أوردته المعجمات المتقدمة من مداخل دون تغطية الرصيد الجديد من الألفاظ المتداولة حالا والمعاني المستحدثة إضافة إلى عدم الاهتمام بإيراد طريقة النطق، والهجاء، والمعاني الصرفية والنحوية والدلالية، وإغفال ما أهمله متقدموهم من أصول الكلمات، واستعمالاتها المتعددة ومترادفاتها، وأضدادها... وعدم الدقة في التعريفات والتصحيف والتعريف والغموض الذي ورثته عن سابقاتها التي لا تكاد تختلف عنها سواء في انتقاء مادتها وترتيبها أو في تقنياتها أحيانا.(15).

وفي هذا يقول عبد العزيز مصلوح:« إن تشخيص واقع المعجمات العربية بين معجمات اللغات العالمية المعاصرة باعث حقا على الابتئاس، بل إنه يكاد يشرف بنا إذ لم نتدارك دواءه، على القنوط والإيياس (...) إنّ ثمة عللا جساما تقعد بالنشاط المعجمي المعاصر في اللغة العربية عن اللحاق بغيره في لغات العالم »(16)، ومن أهم هذه العلل:(17)

- عمق الفجوة بين الوعيد والإنجاز فسرعان ما ينادون بالمشروع وبطآن ما يكون تحقيقه.
- وفرة الأعداد وندرة التنوع مما تنتجه المطابع كثيرا جدا لكن هناك مجالات لا تزال تشكوا ندرة وانقطاعا.
- التناسخ فأكثر المعجمات لا تقوم إلا بنسخ بعضها البعض.
- عدم مراعاته لما استقرت عليه أصول الصناعة في صياغة المداخل وشروط التعريف.
- افتقارها لمعجم تاريخي مع العلم أن معرفة اللغة العربية و حضارتها لا تتحقق إلا بإنشاء هذا النوع من المعجمات.

إن هذا القصور بقي يسري في العمل المعجمي العربي إلى يومنا هذا، إذ«مهما يكن من أمر المعاجم العربية الحديثة، وأمر ما وصل إليه البحث المعجمي العربي فإنه لم يصل بعد إلى وضع قاموس عام متوسط، من مثل (le petit larousse) الفرنسي أو "لاروس الأطفال"(...) أو غيرها من معاجم الأمم الأخرى التي يبلور فيها القاموس ثقافة العصر ولغته ويستجيب للأهداف المتوخاة من وضعه (...) الخ. وتبين أسباب هذه الهوة(...)حين نعني بأهداف البحث المعجمي الحديث (...)»(18).

**2- جانب الترتيب:** إنّ الترتيب السائد في المعجمات اللغوية الحديثة، هو الترتيب الألف بائي العادي بحسب الحرف الأول من الكلمة ومراعاة الحرف الثاني فالثالث« وهذا ترتيب تقليدي قديم قد اتبعه بعض المعجميين العرب القدامى واتّبعه كل المحدثون (...) تقريبا من العرب والمستشرقين الذين ألفوا معاجم لغوية»(19). وأول من رتب الحروف بهذه الطريقة ( طريقة الترتيب الألف بائي) هو نصر بن عاصم الليثي، بعد أن كانت تكتب دون نقط، ولما رأى الحجاج تفشي اللحن، وكثرة التصحيف جراء ذلك فراغ إلى كتّابه أن ينقطوا هذه الحروف المتشابهة، فتولى نصر بن عاصم هذه المهمة بوضع النقط على الحروف فرادا وأزواجا، ثم نظر فيها فوجد ترتيبها يتباعد بين المتشابهات، فأخذ يلحق كل أخ بأخيه مبتدءا بكلمة "أبجد" التي أخذ منها الحرفين الأولين "الألف" و"الباء"، ثم ألحق بهما "التاء" والثاء" لتشابه رسمهما " بالباء"، معجما"الباء" بنقطة"، و"التاء" بنقطتين، و"الثاء" بثلاث نقاط، ثم عاد إلى "أبجد" فأخذ منها "الجيم" وألحق به "الحاء"و"الخاء"، معجما"الجيم" بنقطة في أسفله و"الخاء" بواحدة في أعلاه وترك "الحاء" مهملة، ثم عاد إلى "أبجد" وأحد "الدال" ووضعها بعد "الخاء"، وقام بنقط أختها وألحقها بها، ثم جاء... وهكذا دواليك إلى أن أتى إلى آخر الترتيب(20).

وقد دخل هذا الترتيب في المعجمات العربية لأول مرّة على يد أبي عمر الشيباني، وذلك في معجمه "الجيم" لما أختار له الترتيب الألف بائي بالنظر إلى الحرف الأول فقط دون مراعاة ما بعده من الحروف، ثم جاء بعده البرمكي الذي نظر إلى الحرف الأول الذي تبتدئ به الكلمة، مع مراعاة الحرف الثاني إذا كانت ثلاثية، والثالث إذا كانت رباعية وذلك في معجمه "المنتهي في اللغة"، لما قام بإعادة ترتيب معجم "الصحاح" للجوهري على حروف الهجاء، لكن البرمكي لم يكن له معجم خاص به ينسب إليه، ممّا دفع بعض الباحثين إلى نسبة هذا الترتيب للزمخشري صاحب كتاب أساس البلاغة رغم أن ميلاده قد كان متأخرا عن ميلاد البرمكي بخمسة وتسعين عاما؛ إذ أن البرمكي ولد سنة 372 هـ وتوفي 433هـ، أما الزمخشري فولد 467هـ وتوفي 538هـ(21).

لقد أحكم نظام هذا الترتيب الزمخشري في كتابه "أساس البلاغة" لهذا يرى بعضهم بأنه أول من ألف على هذا الترتيب- الترتيب الألف بائي مع مراعاة الحرف الأول فالثاني فالثالث- لا البرمكي، ويبقى القول الأرجح أن البرمكي هو السبّاق إلى تطبيق هذا المنهج، وأنه لما انتهى من تأليف معجمه سنة 397هـ كان لا يزال حيّا، وقد بقي منهجه هذا على حاله، والكل سار على خطاه دون تجديد أو تغيير، ولعل الجوهري نفسه قد اثبت هذا في مقدمة معجمه حين قال: « وقد رتبت الكتاب على أشهر ترتيب متداول وأسهله متناول يهجم فيه الطالب على طلبته وموضوعه على طرف الثّمام، وحبل الذراع من غير أن يحتاج في التنقير عنها، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه»(22)، لينقطع المعجميون بعد الزمخشري (القرن الخامس والسادس) على الأخذ بهذه الطريقة في الترتيب، ولم يستفد منها كل من ابن منظور، والفيروز أبادي، والزبيدي، إلى أن جاء الفيومي وأعاد إثباته من جديد حين أتبعه في بناء معجمه"المصباح المنير" ليأخذ كل من جاء بعده من المعجمين المحدثين وكان به قد قطع مرحلة الرجوع إليه(23)*.

ومن المعجمين المحدثين الذين استفادوا منه « البستاني ( 1819-18883) في "محيط المحيط" ومختصره "قطر المحيط" والشرتوبي ( 1848-1912) في كتابه "أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد"، والأب لويس معلوف اليسوعي ( 1867-1946م) في كتابه "المنجد"، والشيخ محمود خاطر في ترتيب الحديث لكتابه "مختار الصحاح" الرازي. وقد اختار المجمع اللغوي بالقاهرة هذا المنهج لسلسلة معجماته التي أصدرها والتي منها "المعجم الكبير" الذي أصدر منه القسم الأول من الجزء الأول سنة 1956م، و"المعجم الوسيط" الذي صدر بين (1960-1961) »(24)، ومن هذه المنطلقات يمكننا القول أن معظم المعجمات العربية الحديثة قد كانت مقلّدة فيما يخص ترتيبها الخارجي؛ أي الترتيب الألف بائي .

إن بحديثنا عن التقليد في المادة المعجمية وفي الترتيب الخارجي، نكون قد أثبتنا ملمحين يعدان من أهم ملامح التقليد في المعجمات العربية الحديثة، وللتوسع أكثر في

معرفة هذه القضية لنا ثلاث معجمات عربية، جاءت نتيجة لجهود فردية لنرى مدى استجابتها للتطور الحاصل في الدرس اللغوي الجديد، وكذا محاولة رصد طريقة الشرح فيها ومدى تطور هذه المادة بين المصنفات المعجمية القديمة والحديثة من أجل الوقوف على الجديد إن كان هناك جديد، وقد كان اختياري لها شبه عشوائي، وليس له إلا تبريرا واحدا؛ فالمعجم الأول لأنه أول المعجمات العربية الحديثة ظهورا بعد الرقدة الطويلة في هذا المجال، وهو "محيط المحيط" لبطرس البستاني، والثاني كان اختياري له على أساس أنه يمثل المعجمات المغمورة التي لا يعرفها إلا أهل الاختصاص، أما آخر معجم وهو "المنجد" للويس معلوف؛ فلأنه من أكثر المعجمات انتشارا وتداولا بين الناشئة، فاختياري لهذه المعجمات الثلاث مبنيّ على السّبق والشيوع أو قلة التداول حتى يتسنى لنا رصد الظاهرة في أتمّ صورتها.

**1. محيط المحيط لبطرس البستاني:** ويعد «أول معجم عربي حديث ألف في القرن التاسع عشر، طبع الجزء الأول منه في 21 تموز 1866م، 1283هـ، وفي سنة 1869م فرغ بطرس البستاني من تأليف الجزء الثاني منه وهو جزآن»(25).

لقد كان الدافع المباشر من وراء تأليفه لهذا المعجم غامضا فلم يصرّح به بطرس البستاني ولم يمهد له أيضا بدراسة نظرية مثلما فعل الشدياق قبله في "الجاسوس على القاموس"؛ وإنّما اكتفى بمقدمة وجيزة فقط، أتى فيها على ذكر المصادر التي استقى منها مادّة عمله الذي استند فيه وبشكل رئيس على ما ورد في "القاموس المحيط" للفيروز أبادي، ثم أشار إلى ما أضافه من زيادات كثيرة استقاها من كتب السلف والمعاصرين، إضافة إلى ما يحتاجه القارئ من اصطلاحات العلوم و الفنون في هذا العصر(26)، وفي هذا يقول في مقدمة معجمه:« ولما كان هذا المكلف يحتوي على ما في القاموس المحيط للفيروز أبادي، الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة، وعلى زيادات كثيرة عبرنا عليها في كتب القوم وعلى ما لابد منه لكل مطالع من اصطلاحات العلوم والفنون

وكثيرا من المسائل، والقواعد، والشّوارد، وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة، وذكرت كثيرا من كلام المولدين، وألفاظ العامة منها في أماكنها، على أنها خارجة عن أصل اللغة وذلك لكي يكون هذا الكتاب كاملا شاملا، يجد فيه كل طالب مطلوبه من هذا القبيل، وعلى هذا الأسلوب كان هذا الكتاب قيد الأوابد ومحطّ الشوارد، فاستحق أن يسمى محيط المحيط »(27).

إن من خلال هذا القول الذي صرح به البستاني في مقدمته يمكننا أن نقف على أهم جانب من جوانب الأصالة في معجمه وهو العودة إلى مادة المعجمات التراثية والنهل منها في بناء معجمه، إذ صرّح أن معجمه يحتوي على كل ما جاء في قاموس المحيط للفيروز أبادي، حتى أنّه بسبب هذا الاعتماد عدّه أحمد مختار عمر من المعجمات التي أعادت ترتيب المعجمات القديمة وبالضبط القاموس المحيط(28)، إلا أنه أضاف إليه بعض الزيادات كما نبّه عليها في القول السابق، وهي:«لا تعدو جمع بعض المعاني، وعلى وجه الخصوص العامية، والمسيحية، والمولدة، والإصلاحية، وقد شملت هذه الزيادات شواهد نثرية وشعرية لأدباء جاؤوا بعد عصر الاحتجاج»(29)، ومنهجه هذا في الاحتجاج شبيه بمنهج الزمخشري الذي لا يمانع أن يروي لشعراء متأخرين، إذ أنه يستشهد بشعر الحريري المتوفى سنة 1122، وعن غيره من الشعراء المحدثين. ومن الشعراء الذين احتجّ بشعرهم: الفرزدق، الأخطل، جرير، المتنبّي، بشّار بن برد، أبو تمّام، أبو العلاء المعري، ابن الفارض، ابن سينا(30). أما من الألفاظ العامية التي وردت في معجمه البخت، البدري (جئت بدري)، البتاع، المتاع، الزعل، الشكارة، الشين، الزنقة، أمّا المسيحية منها فتتجلى في: الكنيسة، البابا، الراهب، الدير، الكاثوليك، الأرثوذكس، القسّيس، الإنجيل، متّى، مرقّس، لوقا، يحنّا، الكاهن، اليرشان.

كما يتجلى تأثّره أيضا في طريقة ترتيبه لمادة معجمه، كونه اعتمد الترتيب الألف بائي العادي مصرحا بذلك قائلا: «وقد اخترت في ترتيبه اعتبار أول حرف من الكلمة

دون الأخير منها بخلاف اصطلاح الجمهور لأن ذلك أيسر في التفتيش عليها»(31)، وعن طريقة البحث فقد قال: « إن شئت كشف لفظة، فإذا كانت مجردة فاطلبها في باب أول حرف منها، وإذا كانت مزيدة فجرّدها أولا من الزوائد ثم أطلبها في باب الحرف الأول مما بقي وإذا كان في الكلمة حرف مقلوب عن آخر فاطلب تلك الكلمة في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه، وكل ذلك يسهله الاستعمال والممارسة واعلم أن ج مقطوعة من جمع»(32)، وهكذا يكون البستاني قد رتّب الألفاظ على حسب حروفها الأصول وحدها كما فعل القدماء، كما قام أيضا في ترتيبه للألفاظ بتميز الأفعال عن الأسماء والمجرد من هذه الأفعال من المزيد. والنظر في ترتيب الأفعال والأسماء والمجرد والمزيد يندرج ضمن الترتيب الداخلي، وتعدّ هذه النقطة من النقاط الأساسيّة التي خالف فيها البستاني ما جاءت عليه المعجمات القديمة، وتعد من الأشياء الجديدة التي أتى بها في معجمه – رغم أن البعض قد سبقه إليها، لكن في الحقيقة لو عدنا إلى منهجه في التّرتيب نلحظ فيه اضطرابا، «إذ تصرف في المادة فقدم وأخر من غير ضابط في أكثر الأحيان»(33)، وقد قسّم المؤلِّف صفحات معجمه إلى نهرين؛ إذ أن كل صفحة تحتوي على نهرين في أعلى كل منها كلمة إحداهما في يمينها تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيمن والثانية في يسارها تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيسر(34)، وهذا التجديد طبعا تجديد في الإخراج .

وخلاصة القول في هذا المعجم إنه معجم مقلد من حيث المادة والترتيب الخارجي، مجدد نوعا ما من حيث الترتيب الداخلي، وطريقة الإخراج إضافة إلى سلسلة من الألفاظ والمصطلحات الجديدة وفتح مجال الاستشهاد بشعراء ما بعد عصر الاحتجاج، ومن هنا يمكننا القول بأن رجوع البستاني إلى المعجمات القديمة بالإضافة إلى صلته بالدراسات الأوروبية الحديثة، كونت لديه منهاجا حاول أن يسير عليه، فاهتم بالقديم وأضاف إليه تنظيم المحدثين ورسومهم، وحاول أن يجعل من معجمه معجما صالحا لتداول الناشئين،

فأهمل تسجيل ما يمس حرمة الأدب(35)، وهو بذلك معجم محافظ مجدد في نفس الوقت.

**2. أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الخوري الشرتوني**: ألف هذا المعجم عام 1889، الذي يعد من أكبر المعجمات الحديثة، جاء استجابة لرغبة الآباء اليسوعيين« الذين جذبهم حب هذه اللغة الشريفة، وعرفان مرتبتها المنيفة مع أجنبيتهم عنها، إلى أن يفرضوا تعليمها في مدارسهم، وذلك ليأتي الطالب على اللغة ولو مرة في مدة الطلب، فتعرف المعاني في ذهنه إلى ما يليق بها من الألفاظ، ويتمرس بأساليب اللغويين، وتتراءى له بلاغة كلامهم (...) فتقدموا المعروف من كتب اللغة، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم، ويشايع مرادهم، وذلك لالتزام المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها (...) مثل هذه الألفاظ ممّا حظر إدخاله في كتب المتعلمين »(36). أن ما ورد في هذا القول يعبر عن الهدف من وضع هذا المعجم الذي جاء تلبية لرغبة اليسوعيين، الذين طلبوا منه أن يسعف اللغة بمعجم يحقق أغراضهم التربوية، وذلك لالتزام المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها، لكن للمؤلف غرض آخر صرح به في موضع آخر من المقدمة حين قال متحدثا عن معجمات المتقدمين: «على أن خطتهم في جمع اللغة تجلئ الضماء عن مواردهم وإن عذبت وتمنوا ممارسة كتبهم بضيق وإن رحبت، فقد جاء معاني الكلمة الواحدة شتات كأنها أوزاع نبات، فأيم الله ليوشكن جلد الناشد أن ينفذ قبل الظفر بضالته، ووقت الطلب أن يتحرر دون إمساك نادته»(37)؛ فهذا الهدف يتلخص إذا في «التيسير وتوفير وقت الباحثين وتدقيق النظر في المواد(...) ولأول مرة نرى صاحب معجم يشعر بقيمة الوقت ويريد أن يوفره للباحثين»(38).

وقد صرّح الشرتوني على غرار سابقيه في مقدمة معجمه أيضا بالمصادر التي جمع منها مادته، وتتمثل في "لسان العرب" لابن منظور و"أساس البلاغة" للزمخشري، و"الصحاح" للجوهري، و"المصباح المنير" للفيوم، و"القاموس المحيط "للفيروز

أبادي"(39)، وقد قسّم الشرتوني معجمه إلى قسمين ثم ذيّله، حيث قال عن تقسيمه هذا:« وقد قسمته إلى قسمين: الأول في مفردات اللغة الصرفية والثاني في المصطلحات العلمية والكلم المولّد والأعلام(...) وقد ضممت إلى هذا المؤلف ذيلا يتضمن ثلاثة أمور الأول: ذكر ما كنت قد تركته عمدا في أوائل الكتاب أو فاتني سهوا في سائر الأبواب، والثاني: ذكر ما استدركته على اللسان والتّاج ممّا أخذته من كتب الثقافات، أو من نفس الكتابين واردا في غير مظاله(...)، والثالث ذكر ما وقع في كتابي من الخطأ »(40).

كما قسّمه داخليا إلى أبواب بحسب حروف المعجم أي بحسب الحرف الأول من المادة الأصلية فـ"باب الهمزة" للكلمات المبتدئة بهمزة أصلية و"باب الباء" للكمات المبتدئة بحرف الباء، و"باب التاء" للتي ابتدأت بالتاء...ثم قسم هذه الأبواب إلى فصول، وذلك حسب الحرف الثاني، ورتب المواد في كل فصل من هذه الفصول وفق الحرف الثالث إن كانت هذه المادة ثلاثيّة والرابع إن كانت رباعيّة والخامس إن كانت خماسية، وهكذا دواليك. « وقدم لكل باب بالحديث عن الحرف المعقود له الباب ففي باب الهمزة تحدث عن أقسامها لينة ومهموزة، وعن موقعها من الحروف الهجائية واستعمالاتها المختلفة وتصريفاتها في كل استعمال» (41)، هذا كان سائدا نجده لدى سابقيه من المعجميين.

أما عن المادة المعجمية فقد صرح الشرتوني –على غرار سابقيه– في مقدمة معجمه بالمصادر التي اعتمد عليها وهي على التوالي: "لسان العرب" لابن منظور، "أساس البلاغة" للزمخشري و"الصحاح" للجوهري و"المصباح المنير" للفيومي، "القاموس المحيط" للفيروز أبادي، "مختار الصحاح" للرازي، مجمل ابن فارس(42)، إلا أنه جعل قاموس المحيط هو المصدر الأساسي الذي يعد«عمادا له، ثم أجرى عليه تغييرات؛ فقد غيّر ترتيب الألفاظ في داخل المواد، وتصرّف في بعض العبارات بحيث وضّحها واستبدل بعض الألفاظ بأخرى، وكان هذا التّصرف خاصة في التعريفات الدّورية، وحذف البقاع

والأعلام والأدوية، ومعظم العبارات التي كان الفيروز أبادي يضبط بها الألفاظ والمشتقّات القياسية، وبعض المواد والصيغ والمعاني»(43). وكانت هذه الزيادات في معظمها مأخوذة من "تاج العروس" للزبيدي، ومعجمات أخرى ممّا أشار إليه في مقدمته كـ"اللسان" و"الصحاح"، كما أخذ بعضها أيضا من معجم "جوليوس" (Goliuis) الذي نشر في لندن، و"فريتاج" (Fritage)المطبوع في ألمانيا، وكذا "محيط المحيط"، و"قطر المحيط" للبستاني. ورغم هذا التحوير والتغيير أو التصرف في العبارة متى كانت تقتضي هذا التصرف، فإنه حافظ على الأصل فيما لم تقتضي الحاجة إلى تناوله بالتعديل(44)، وفي هذا يقول: « وقد تحريت المحافظة على عبارات الأقدمين والوقوف عند كلام الفحول المقرمين، ائتماما بمن تقدمني من علية المؤلفين وثقات المصنفين فهم أرحب منا فهما لمعاني كلام العرب لمكان مشافهتهم، وأعلى يدا في تفسيره لموضع مخالطتهم ومعاشرتهم»(45)، إلا أنه خالفهم في لجوئه إلى طريقة جديدة في حديثه عن الحيوان والنبات كي لا يقع فيما وقعوا فيه إذ كانوا لا يوضحون مبهما، أو يزيلون غرابة، وهذه الطريقة قد ذكرها في معجمه قائلا: « وأعلم أن أقرب طريقة عندي لتعريف كل نوع من النبات والحيوان، هي أن يفسر اسمه في الفصيح بما يعرف به من الأسماء العامية في كل طرف من أطراف البلاد العربية، مع ذكر اسمه بالفرنسية، فإن تأليف الإفرنج في ذلك على غاية الوضوح لأنهم إذا ذكروا نباتا أو حيوانا، رسموا صورته، وذكروا من أي فصيلة هو، وعدّدوا أوصافه وخاصياته، ومنافعه كما فعل ابن البيطار، فيستطيع القارئ حينئذ سبيلا إلى معرفة مسمى ذلك الاسم»(46)، وبهذا يكون قد خالف كل من جاء قبله راسما منهجا خاصا به.

أما من حيث الترتيب فقد سار على درب البستاني في ترتيبه لـ"محيط المحيط" أي إتباع الترتيب الألف بائي العادي، وهو بهذا كان منشدّا إلى القدماء، إلا أنه أحكم ترتيب مواده الداخلي « فقد التزم أن يقدم فيها الأفعال ويؤخر الأسماء والصفات، إلاّ إذا

كانت المادة لا فعل منها، وأن يصدر الأفعال بالماضي المجرد من الثلاثي أو الرباعي، ثم الصيغ المزيدة مثل: فعّل، ففاعل، فأفعل، فتّفعل، فتفاعل، فانفعل فاستفعل وغيرها»(47)، وهذا ما كانت تفتقر إليه المعجمات التقليدية، كما قام بضبط الألفاظ بالنص على حركاتها كما فعل صاحب القاموس، والتزم الإشارة إلى باب كل فعل بذكره بالرمز ليبني ماضيه ومضارعه، واستخدم الرموز التي استخدمها جبرائيل فرحات صاحب "باب الإعراب عن لغة الإعراب"(48)؛ وكونه يجمع بين التقليد والتجديد، يتلخص التّقليد فيه في اعتماده في مادته على"القاموس المحيط" ومحافظته على عبارات الأقدمين ووقوفه على كلامهم، كما أخذ عنهم أيضا طريقة ضبط الكلمات بالنص لا بالقلم، أمّا مظاهر المعاصرة فيه فتظهر في إحكام ترتيبه، وتبويبه بالإضافة إلى إثباته داخل المواد، تبعا لترتيب محدد ومضبوط لتقديم الأفعال على الأسماء، والماضي المجرد الثلاثي، ثم الرباعي(...) واستخدامه رمز الاختصار(و-) مكان اللفظ المكرر، وكذا استخدام رموز الدلالة على الأبواب(46).

**3. معجم المنجد للويس معلوف:** هذا المعجم هو عبارة عن معجم مدرسي مختصر سهل التناول، وهو من بين المعجمات الحديثة التي سجلت تحولا في حركة المعجمات ككل؛ كونه جاء موجزا ميسّرا موجّها للطلاب، فهذه المعجمات تختلف عن نظيراتها القديمة من حيث طبيعة المستعمل الموجهة إليه؛ فإذا كانت المعجمات القديمة موجهة إلى العلماء المتبحرين في اللغة والعلم، الذين يتمتعون بصبرهم على البحث الطويل، فإن المعجمات الحديثة موجّهة في أغلبها إلى الطلاب، والطالب اليوم لا يتمتع بمعرفته الواسعة ولا هو متخصص في اللغة وغالبا ما لا يتقنها، كما أن وقته محدودا أمام تسارع التطور العلمي الذي يطالعه كل مرة بمفاهيم جديدة وتسميات جديدة، وبهذا أصبح الجميع يريدون السرعة في تلبية حاجاتهم ولابد على المعجمات إذن أن تتيح لهم ما يريدون في سهولة ويسر، مع لفظ واضح وتفسير لا يعلو عن مستواهم(50). والمنجد من بين المعجمات التي راعت هذه الرغبة والتي عبر عنها صاحبها في قوله: «أما بعد فإن

أدباء اللغة العربية وأئمتها العاملين في إعلاء شأنها وإدناء قطوفها، ولاسيما أرباب المدارس منهم كثيرا، قد لهجوا في هذه الأزمنة بمسيس الحاجة إلى معجم مدرسي ليس بالمدخل المنخل المعوز، ولا بالطويل الممل المعجز، ويكون قريب المأخذ ممتاز بما عرف به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من أحكام الوضع ووضوح الدلالة»(51)، وقد جاء معجمه إذن تلبية لهذا الطلب .

وعن مصادر مادّته؛ فنجد أن "لويس معلوف" قد سكت عن ذكر المصادر التي أخذ عنها، إلا أنه يمكن القول بأنه استفاد ممّا تقدم من المعجمات القديمة والحديثة كـ"أساس البلاغة" للزمخشري، و"المصباح المنير" للفيومي، و"مختار الصحاح" للرازي، و"اللسان" لابن منظور، و"القاموس" للفيروز أبادي، و"التاج "للزبيدي، و"أقرب الموارد" للشرتوني، وقد اعتمد كثيرا على "محيط المحيط" لبطرس البستاني واستفاد منه كثيرا. كغيره من المحدثين الذين سلف ذكرهم – وفي هذا يقول:« وقد حافظنا ما أمكننا المحافظة على عبارات الأقدمين وأغفلنا ذكر ما يمس حرمة الأدب من الكلمات البذيئة التي لا يضر جهلها وقلما أفاد علمها»(52)، طارحا كل ما يمس حرمة الأدب وكذا الكلام الحوشي المنفّر والغريب المستنكر، مكتفيا بما يراه خادما للغرض ومؤديا له وما هو في مستوى الطالب، مع إضافة له «بعض جزئيات استقاها من المعجمات الأجنبية»(53).

أما منهجه فقد نظم لويس معلوف المواد بحسب الحرف الأول فالثاني فالثالث من حروفها الأصلية مع «ردّ كل مادة إلى حالها المجردة ثم قلبها، وذكر تصاريفها ومعانيها متدرجا من الثلاثي إلى الرباعي، ومن الفعل إلى الاسم فبدأ بذكر الفعل، وعين مضارعه، وحرّك عين المضارع، ثم ذكر مصادره فمزيداته، ومصادرها ثم الأسماء المشتقة منه بحسب الوجوه الصرفية؛ فإذا لم يكن للمادة فعل اكتفى بذكر أصلها وانتقل مباشرة إلى الاسم نحو صنبر: صنوبر، وفردس: فردوس...»(54). أما عن طريق الكشف فيه فيوضحها صاحب المعجم قائلا: «فإذا كانت الكلمة مجردة، فاطلبها في باب أول حرف منها، وإن

كانت مزيدة أو فيها حرف مقلوب عن آخر فجرّدها أو ردّها إلى الأصل»(55)، وما يلاحظ على ترتيبه هذا أنه لم يخالف القدماء في مراعاتهم أصل المادة حيث بقي مشدودا إلى ترتيب نصر بن عاصم الليثي، والذي بلوره الزمخشري في كتابه أساس البلاغة"، وكذا في تقسيمه كتابه إلى أبواب بعدد حروف الهجاء الثمانية والعشرون، لكن اتصاله بالدراسات الأوربية الحديثة – إلى جانب المعجمات القديمة «كونت لديه منهاجا حاول أن يسير عليه من معجمه معجما صالحا لتداول الناشئين»(56).

يتلخص منهجه في ما يلي :(57)

- وضعه المادة بين هلالين تسبقهما نقطة مربعة الشكل ■ إن كانت الكلمة ذات أصل عربي أما إذا كانت دخيلة على العربية؛ فيرمز إليها بنقطة مستديرة أمام الهلالين ● (النارجيل والنأرجيل): الجوز الهندي، الواحدة نارجيلة.
- وضعه فروع المادة التي يراد شرحها بين قوسين معقوفين أول السطر؛ أي كل فرع مستقل عن آخر، ووضعه نقطتين عند بداية كل شرح.

– ابتدائه بالأفعال محددة في بداية كل شرح، ثم مزيدة بحرف ثم بحرفين ثم بثلاثة ثم يلحق الأسماء مشتقة و جامدة.

– اعتماده مجموعة من الرموز رغبة للاختصار: مفع: اسم المفعول، ج: الجمع، ج: جمع الجمع، مص: المصدر، م: المؤنث، ث: المثنى، فا: اسم الفاعل، ○ : المفعول به، و– : الدالة على تكرار الكلمة المفسرة بمعنى جديد، مع: معروف، –َ، –ِ، َ ِ ُ ُ –(58).

تقسيمه صفحات المعجم إلى ثلاثة أعمدة، وفي هذا يقول: «وقد أظهرنا بأدق ما لدينا الأحرف وأجلاها ورتبنا صفحاته على ثلاثة أعمدة، وعولنا في سرد المعاني وتنسيقها على بعض الاصطلاحات والطرق التي يتيسر معها الاقتصاد في المكان»(59)، ورغم كل هذا فإنّ القيمة الحقيقة لهذا المعجم التي جعلته يتميز عن سابقيه وصنعت له مكانة قيمة بينها، وزادت من نسبة الإقبال عليه لدى الطلاب والباحثين، « تتوقف على

استخدام الرسوم والصور لتوضيح المعنى والنماذج لرسوم الفن العربي بالخطوط العربية، والإنسان والحيوان والطيور، والأشجار والنبات والأسلحة، وآلات الطرب وغيرها، ممّا يرى نظيره في المعجمات الأوربية الحديثة»(60)؛ إذ أن عدد هذه الصور والرسوم يفوق الألف، أما إذا تعلق الأمر باللوحات الملونة فنجدها تتجاوز الأربعين، والهدف من اعتمادها هو تقريب المعاني والدلالات من الأذهان، وتثبيتها وتوضيح التعريفات حتى تبدو أكثر تجسيدا، خاصة إذا اقترنت هذه الصور بتفسيرات(61)، ويعد لويس معلوف أول عربي وظف هذه التقنية الجديدة في الشرح، وأول من أدخلها في الصناعة المعجمية العربي، ليصنع بذلك تفردا لمعجمه" المنجد" الذي تزين بصور ورسومات افتقدتها المعجمات السابقة له، «وقد جعلت هذه الأمور "المنجد" من أحسن المعجمات الحديثة تنظيما وتوضيحا للألفاظ إضافة إلى توالي طبعاته وتحسينه، فأقبل عليه طلاب المدارس في كل بلاد»(62)، والفضل طبعا يعود إلى لويس معلوف الذي كان على اطلاع واسع على كل من التراث المعجمي العربي، وكذا الثقافة الأوربية فباتحادهما تكوّن له هذا المنهج الذي جاء مزيجا بينهما، ثم إلى اللجنة التي سهرت عليه فيما بعد.

وإذا عدنا إلى استخلاص مظاهر الأصالة والمعاصرة في هذا المعجم، سنجد أن الأولى تتجسد في: اعتماد الترتيب الألف بائي مع مراعاة أصول المادة، إذ لم يستطع التخلص من تقاليد القدماء في طريقة معالجتهم للمواد اللغوية( النظام الجدري). واستفادته من التراث المعجمي العربي القديم والحديث في تلقيه كمادته ورصده لها خاصة "محيط المحيط" للبستاني، و"تاج العروس" للزبيدي، و"لسان العرب" لابن منظور، وكذا "أساس البلاغة" للزمخشري.

أما الثانية فنجملها في ابتعاده عن الألفاظ الحوشية الغريبة وطرحه كل ما يمس حرمة الأدب. ومحاكاته للمعاجم الأوربية في طريقة إخراجها وترتيبها، بجعله كل فرع في سطر مستقل به ووضعه بين قوسين معقوفين، وتمييزه بين الكلمات الدخيلة والعربية،

وجعل أصل المادة بين هلالين، إضافة إلى طبعه بطابع الاختصار واليسر تماشيا مع الرغبة التي ذكرها في مقدمته ومع مستوى الطلاب وروح العصر، إضافة إلى توظيفه لمجموعة من الرسوم والصور توضيحا للمعاني وتثبيتها في الأذهان أكثر حتى تكون بها أعلق وبالنفس أقرب.

**خاتمة:** إن الوقوف عند هذه المعجمات الثلاث ما هو إلا تمثيل فقط، وإثبات لما كانت تمتاز به المعجمات الحديثة بداية من عصر النهضة، إذ أن غالبيتها تتصف بصفتين اثنتين، **الأولى:** تتجلى في اعتمادها على ما جاء في المعجمات القديمة؛ فأغلب المعجميين المحدثين عادوا إلى معجمات سابقيهم مستخدمين منها ما بدا لهم أنهم بحاجة إليه، ومستخرجين ما رؤوا بأن المثقف العربي بحاجة إليه في عصرنا الحالي دون لجوئهم إلى مقياس علمي يقيسون عليه، إلا التحسس أو الهاجس الذي يصاورونه بتمييز العلماء السابقين لهم، مكتفين بالاعتماد على علمهم الغزير ومعرفتهم العميقة للغة العربية، خاصة إذا تعلق الأمر بمفرداتها ومدلولاتها فهم لا يرجعون في غالبية أمرهم إلى الاستعمال الموضوعي لهذه اللغة داخل المجتمع كما فعل الأولون الذين قاموا بتدوين الكلام، أو كما يفعل اللساني حاليا. وأما **الصفة الثانية:** فتتعلق بعدم قيامهم بمسح شامل أو تدوين واسع لما هو مستعمل بالفعل في لغتنا الفصحى- سواء كان تراثيا أو محدثا- الذي يعتبر مدونة ضخمة من النصوص التي يمكن الاعتماد عليها كمرجع موثق، وشاهد على الاستعمال الحقيقي لهذه الفصحى، ضف إلى هذا أن معظم هذه المعجمات العامة لا تتطرق إلى اللغة المعاصرة أو المولدة إلا القلة القليلة من موادها، مع أن هذه المواد قد تكون موضوعة على المقاييس العربية، لهذا نجدهم قد تأخروا كثيرا في العناية باللغة المستعملة؛ إذ كان لابد على المعجم الحديث أن يأخذوا بالمنهج الوصفي ويعنى بهذا الجانب من اللغة مثبتا الألفاظ التي جدت بها العربية واقتضتها الظروف الجديدة، فمن الغريب حقا أن لا نجد في المعجم العربي الحديث هذا الجانب الذي أقصي، ولم يعطى ما يستحقه من العناية والاهتمام اللازمين، وليس عجبا أن نرى

نفر من أصحاب المعجمات يعتبرون اللفظ المولد غير فصيح، حتى وإن كان من مقتضيات العصر وجار على الاستعمال .

وخلاصة القول إن المعجم العربي الحديث رغم المجهودات التي بذلها المعجميّون في انتقائهم للألفاظ، وإضافتهم لما كان يجب أن يضاف من مصطلحات للعلوم والفنون، وإسقاطهم لألفاظ غريبة مستهجنة وحوشية، ولتفسيرات لا لزوم لوجودها، وكذا إتباعهم لأسلوب سهل في الشرح وطريقة محكمة في التنظيم والإخراج، إلا أن نظرتهم إلى المادة اللغوية تبقى إلى حد ما يشوبها نوع من القصور وعدم التّحرر.

## الهوامش:

(1)– حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، دار مصر للطباعة والنشر، مصر، ط4، 1988، ص19

(2)– رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، ج1، تر: محمد سليم النعيمي، دار الرشيد للنشر، العراق، (د ط)، 1980، ص14.

(3)–عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ص5.

(4) –المرجع نفسه، ص12.

(5) – ينظر، عبد الله البستاني، البستان، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1992، ص1.

(6)– ينظر، إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي لبنان، ط1، 1987، ص202.

(7)– ينظر، عبد الله البستاني، البستان، ص ص6، 7.

(8) –إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص 202.

(9) – عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمية العربية والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997، ص 164.

(10)– علي عبد الواحد وفي، فقه اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 294.

(11)–عبد الكريم الرديني، المعجمية العربية، ص 186.

(12)– ينظر، عبد الله البستاني، البستان، ص ص13، 14.

(13)– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، تصدير الطبعة الأولى.

(14)– ينظر، عبد الله البستاني، البستان، ص ص13، 14.

(15)– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط3، 1993، ص ص13،14.

(16)- سعيد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية، دراسات وثقافات، عالم الكتب، بيروت، ( د ط)،(د ت)، ص ص285،286.

(17)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

18)- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص14.

(19)- إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجمم العربي، ص 208.

(20)- ينظر، عدنان الخطيب، المعجم العربي، ص 25، 28.

(21)- ينظر، أحمد رجب عبد الجواد، دراسات في الدلالة والمعجم، ص 157.

(22)- الزمخشري، أساس البلاغة، مقدمة التحقيق، ص ط.

(23)- عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، ص 127.

* - و ذلك لسهولة هذه الطريقة في الترتيب وقد قادهم هذا الرأي إلى أن يطلقوا عليها المدرسة المعجمية الحديثة، وتبقى هذه الطريقة من أسهل الطرق على الإطلاق. أحمد رجب عبد الجواد، دراسات في الدلالة والمعجم، ص157.

(24)- أحمد رجب عبد الجواد، دراسات في الدلالة والمعجم، ص157.

(25)-حكمت كشلي، تطور المعجم العربي، ص 153.

(26)-رضا قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، مؤسسة نوفل لبنان، ط1، 1982، ص98.

(27)- بطرس البستاني، محيط المحيط، فاتحة الكتاب.

(28)- أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص218.

(29)-عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية، ص385.

(30)– عبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، معاجم المعاني والمفردات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 476.

(31)– بطرس البستاني، محيط المحيط، فاتحة الكتب، ص2.

(32) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(33)- حكمت كشلي، تطور المعجم العربي، ص 156.

(34)- ينظر، حسين نصار، المعجم العربي، ص 712.

(35)- حكمت كشلي، تطور المعجم العربي، ص 194.

(36) –سعيد الخوري الشرتوني، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مقدمة، مطبعة مرسيلي الياسوعية، بيروت، (د ط)، 1893، ص2.

(37)– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(38)- حسين نصار، المعجم العربي، ص 717.

(39)- ينظر، الشرتوني، أقرب الموارد، مقدمة، ص3.

(40)- ينظر، المصدر نفسه، مقدمة، ص3.

(41)- عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، ص132.

(42)- ينظر، سعيد الخوري الشرتوني، أقرب المواد، مقدمة، ص3.

(43)- عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، ص132.

(44)- ينظر، عبد العزيز مطر، المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ص101.

(45)- سعيد الخوري الشرتوني، أقرب الموارد، مقدمة، ص08.

(46)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(47)- حسين نصار، المعجم العربي، ص575.

(48)- حكمت كشلي، تطور المعجم العربي، ص ص178،179.

(49)- ينظر، عبد العزيز مطر، المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ص393.

(50)- حكمت كشلي، تطور المعجم العربي، ص 193.

(51)- لويس معلوف، المنجد في اللغة، مقدمة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د ط)، 1908، ص01.

(52)- المصدر نفسه، الصفحة نفسه.

(53)-حسين نصار، المعجم العربي، ص 724.

(54)- دزيرة سقال، نشأة المعاجم العربية وتطورها، معاجم المعاني ومعاجم الألفاظ، دار الصداقة العربية، ط1، 1995، ص65.

(55)- لويس معلوف، المنجد، مقدمة، ص1.

(56)- حكمت كشلي، تطور المعجم العربي، ص194.

(57)- ينظر، دزيرة سيقال، نشأة المعاجم العربية، ص66. عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، ص ص151، 153.

(58)- لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، المطبعة الكاثوليكية، اصطلاحات، ص هـ.

(59)– لويس معلوف، المنجد ، ص1.

(60)- حكمت كشلي، تطور المعجم العربي، ص194.

(61)- ينظر، عبد الكريم الرديني، المعجمية العربية، ص129.

(62)- حسين نصار، المعجم العربي، ص 765.